

مؤتمرات

فكر التحليل قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والابتكار

تجربة العراق

ورقة مقدمة إلى الملتقى العربي الخامس
للصناعات الصغيرة والمتوسطة

الجزائر 14-15 مارس 2010

د. عد شوقي منصور
باحث اقتصادي

فهرس

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
2 - 2	توطئة
5 - 3	تكوين الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق
11 - 6	ما الذي تواجهه الصناعات الصغيرة والمتوسطة العراقية
14 - 12	مسار التكوين
15 - 15	قائمة المراجع

توطئة

تمثل عملية أحداث التوازن في العلاقات الاقتصادية بين قطاعات ونشاطات الأعمال في أي مجتمع أكبر وأهم عملية تخطيطية وتنظيمية سواء على الصعيد القطاعي أو الكلي. وتزداد بطبيعة الحال تلك الأهمية في الاقتصادات المشوهة بنيويا وهيكلية , مما يفود المنظمين إلى التركيز على أحداث تغييرات مدروسة بعناية ومسؤولية لإزالة أسباب التشوه وإعادة ترتيب أدوار القطاعات المستهدفة بالنمو .

ولعل القطاع الصناعي هو أكثر القطاعات استجابة لهذه التغيرات (مثلما هو أسرع القطاعات تضربا جراء عمليات التشوه الهيكلي) بسبب نمط العلاقات والتشابكات التي تكونه وتتأثر فيه.

وفي بلداننا الأخذة بالنمو , يتصرف القطاع الصناعي بمحدودية نشاطه وضعف مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي . وهي صفة مشتركة وشبه شاملة بينهم . وتظهر صفات المحدودية والضعف بشكل جلي في حجم وقيمة وأدوار الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن الصناعات الكبيرة (عدا الصناعات التحويلية والاستخراجية النفطية) شبه غائبة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي .

لقد تعرض القطاع الصناعي في العراق إلى ما تعرض إليه الاقتصاد العراقي برمته من ظروف لا يغالي أن وصفناها ببنادرة الحدوث في العالم . وقد كانت رحلته مضنية بين الانزواء والتخلف والانحراف وصولا إلى الاضمحلال بشكل شبه تام . لقد تم إزالة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي أنشأ أبدأءا في عام 1925 بتعاون رأس المال المحلي والعربي والأجنبي وتطور إلى مراحل متقدمة بين الدول الأخذة بالنمو حين بدأت إجراءات استهدافه بالتحجيم في عام 1963 والتقليص والإهمال في عام 1964 وما بعدها . وأصبح العراق الآن وأخيرا خاليا تقريبا من تلك الصناعات .

وعلى أمل أن يعاد بناء هذا القطاع وفق طروحات ورؤى وسياسات لا تزال متجاذبة تصبح الاحتمالات واردة بقوة لقيادته إلى المجهول مجددا .

تكوين الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق

شهدت فترة منتصف عشرينات القرن الماضي بداية ظهور منتجات حاجة المجتمع إلى النشاط الصناعي بأحجامه وأنواعه المطلوبة ليضاف إلى النشاط الزراعي (وهو النشاط التاريخي والأعم والشامل في الاقتصاد العراقي في حينه) . وتميز بانتشاره السريع في عموم الرقعة الجغرافية للبلاد . والوصف الدقيق لحجمه , كان مقتصرًا على الصناعات الصغيرة فقط , وهو تكوين طبيعي ينسجم مع البدايات الأولى في العديد من الاقتصادات.

أن أهم ما يميز ظهور هذا القطاع أمر بالغ الأهمية إلى وقتنا هذا ، وهو عدم اعتماد تلك الصناعات الناشئة ، والمستقرة بعدئذ ، على أي دعم حكومي ، لا في العمليات التخطيطية (الغالبة يوم ذاك) ولا في مجال تقديم التسهيلات المالية أو توفير البنى التحتية . ألا أن نهاية ثلاثينيات القرن الماضي قد شهدت توسعا كبيرا لتلك الصناعات من حيث عددها وأنواع المنتجات وكذلك من حيث حجم المشاريع . لذا يعتبر هذا التاريخ هو تأريخ بداية ظهور الصناعات المتوسطة . ولعل أهم سبب يقف وراء هذا الظهور يتمثل بمباشرة المصارف الخاصة (العراقية والأجنبية والمشاركة) بعمليات تقديم القروض إلى الصناعيين وكفالتهم أمام الغير (المحلي والأجنبي) وتمويل الاستيرادات التي أخذت بالتوسع لتلبية الحاجات المتزايدة من المنتجات إلى المجتمع . يذكر أن هذا النشاط الجديد كان مسؤولا بشكل مباشر عن ظهور الحاجة إلى جهاز مصرفي يغطي الاحتياجات المالية الحكومية ، وهو ما أدى إلى تأسيس مصرف الرافدين ، أحد أقدم وأهم المصارف في المنطقة .

أن التصاعد السريع لدور وأهمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق لغاية السنوات الأولى من ستينات القرن الماضي قد لفت انتباه كافة المختصين إلى أن أسس القاعدة الصناعية الواسعة والفاعلة على أعتاب أن تتكون ، وأن مستلزمات تأسيس القاعدة الصناعية الثقيلة قد بدأت بالظهور (هذا باستبعاد كل ما يمت بصلة إلى الصناعات التحويلية والاستخراجية النفطية رغم أن هناك نقاط تماس مؤثرة بين بعض أنواع هذه الصناعات والصناعات موضوع الورقة ... كمغذيات أمامية وخلفية) . لقد ساهم تكوين هذه الصناعات بتغيير الواقع الاقتصادي للعراق ، فبعد أن كان اقتصاده الخارجي يظهر بصورة تصدير للمنتجات الزراعية التقليدية فقط ومستورد لعدد هائل من السلع ، بات بعدها مصدر مهم لاستيراد المواد الأولية اللازمة للقطاع الصناعي والخامات التي لا تتواجد في الداخل . كما مارس تأثير مباشر وفاعل على أحد أهم الأسواق في المجتمع وهو سوق العمل . وأسهم أيضا بتنشيط وعصرنه أنشطة خدمية بالغة الأهمية كالمصارف المتخصصة وتعبيد الطرق وإنشاء المجمعات السكنية ومشاريع تصفية الماء واستخدامه للشرب وبناء محطات توليد الكهرباء العملاقة وتأسيس أعداد من الكليات والمعاهد الفنية والمهنية متنوعة الاختصاصات واتجاه أفراد المجتمع للادخار والتوسع بالاستثمار وزيادة دخل الحكومة من الضرائب والرسوم المتنوعة إلى معدلات مرتفعة وإنجاز بنى تشريعية مؤسسية لحقوق الملكية الفكرية وراعية لها ولروادها ... الخ

لقد أصبح المجتمع ذا تماس مع فرصة واسعة جدا من المنتجات محلية الصنع قد لا يمكن استعراضها جميعا بالدقة المطلوبة والتفاصيل ، لكن بالإمكان الإشارة إلى العناوين الرئيسية للصناعات النوعية ، الإنشائية ، الكيماوية ، الكهربائية ، الميكانيكية ، الغذائية الدوائية ،

المنظفات , الاستخراجية , الزجاجية , الخشبية , النسيجية , الجلدية , الورقية , التعبئة والتغليف , بنائية... الخ .

من الضروري الإشارة إلى أن تكوين هذه الصناعات ومسارها السريع قد ساهم بتكوين وظهور فئة عصرية لأرباب عمل المشاريع الصناعية مع أدخارات واستثمارات خاصة موجّهة وعلى درجة عالية من الأهمية والتأثير في النشاط الاقتصادي , ويتوزع شامل بين مناطق العراق كافة . يذكر أن العديد من هذه الصناعات قد وضعت برامج لرعاية الابتكارات ودعم حالات الإبداع , وأخذت العديد من هذه الحالات طريقها الصحيح نحو التطبيق والتطوير.

انتهت حقبة النمو والتطوير لهذا القطاع في مطلع عام 1963 , عندما فتح باب الاضطرابات الاجتماعية الواسعة في العراق على مصراعيه (لم تخلوا الفترات الماضية من أشكال الاضطرابات لكن نوعها وشدة تأثيرها وشمولها وصورها قد اختلفت عن ما حدث لاحقا) وكانت النتيجة المباشرة والسريعة لذلك تتمحور حول تصفية بعض أرباب العمل ومصادرة ممتلكاتهم , ومغادرة البعض الآخر للعراق مع أموالهم المنقولة وتعرض الكوادر العاملة إلى العديد من الإضرار مع حدوث حالات انتقال جغرافي واسع لهم بين مناطق العراق , وتحجيم مشاركات رؤوس الأموال العربية والأجنبية في المشروعات المشتركة... الخ .

وازدادت وتوسعت عملية التصدي الممنهج لدور هذه الصناعات في الاقتصاد العراقي عندما صدرت قرارات غريبة عن السياسة الصناعية العراقية (وعن أغلب الاقتصادات المتطلعة إلى النمو والتقدم) في عام 1964 بتأميم ومصادرة العدد الأكبر من هذه الصناعات , الأمر الذي أدى إلى توقف أغلبها عن العمل وتخلي البعض الآخر عن أهدافها وأدوارها , وأصبحت مساهمة النشاط الصناعي الخاص لا تذكر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مع استمرار عجز القطاع الصناعي العام عن ردم الفجوة التي حدثت في بنية الإنتاج الصناعي .

استمرت حالة تدهور هذه الصناعات إلى الأعوام اللاحقة , رغم تغير الظروف المالية نتيجة ازدياد أسعار تصدير النفط الخام وتضاعفها لعدة مرات , عليه قد يكون من المناسب أن نلقي نظرة على أهم المعوقات التي تواجه هذه الصناعات , وربما بعضها ماثل لغاية الوقت الحاضر .

ما الذي تواجهه الصناعات الصغيرة والمتوسطة العراقية

لعلنا لا نقرب كثيرا من رسم الصورة الكاملة للمعوقات التي تواجهها هذه الصناعات وذلك لعددها الكبير وتنوعها واختلاف شدة تأثيرها وضمورها بعضها وظهور الأخرى في أوقات متباعدة . كما أنها على جانب كبير من الخطورة لكون مصادرها متعددة . ولكن سنحاول

وضع القارئ أمام الملامح الرئيسة لتلك المعوقات ، فهي إلى عام 2003 كانت أجمالا كما يلي :

1. عدم وجود سياسات اقتصادية وصناعية محددة المعالم ، إذ كان يجري اعتماد بعض من توجهات آنية تبعا لعفائية وثقافة وأهداف القائمين على الإدارة الاقتصادية . أن رفض مشاركة ومساهمة المجتمع في تكوين تلك السياسات أو تهميش دورها أدى إلى تغليب النزعة الفردية في رسم المسارات الاقتصادية الأساسية للمجتمع ولهذه الصناعات بالذات ، مما قاد إلى أن تكون هذه المسارات ضيقة دائما وقاصرة على مواجهة المشاكل لا بل مولدة لها . وقد نتوج هذا النهج بإلغاء حتى تعبير (السياسة) ليحل محله تعبير (التوجهات) للتأكيد على عدم فناعة واهتمام متخذ القرار بهذا المفهوم العلمي والحضاري الذي لا يمكن أن يتخلى عنه أي مجتمع يتطلع إلى النمو .
2. التذبذب والتقاطع الشديدين في تطبيق الإجراءات (التوجهات) الصناعية الواحدة بحيث خرجت جميعها عن أن تكون (مجموعة الإجراءات والأساليب اللازمة لتحقيق هدف) أهداف (خلال فترة زمنية محددة) . أدى ذلك ، وبشكل مباشر إلى عدم انسجام تلك الإجراءات ، وبطبيعة الحال إلى تقاطع أغلبها في النتائج مع بعضها البعض .
3. الانتقال السريع بين الإجراءات البديلة أو المكملة دون انتظار ظهور ملامح النتائج النهائية للإجراءات السابقة . وهو ما يعكس سيادة أجواء عدم الثقة وفقدان الشفافية لدى المنظمين .
4. الممارسات المفرطة للقياديين التكنوقراط في الحكومات عند تدخلهم في عمل الشركات خلافا لحدود المسؤوليات والواجبات المنصوص عليها في قانون الشركات النافذ مما أفقد المسؤول الإداري والفني في الشركة دوره في تصميم وتنفيذ السياسة الملائمة لنشاطها ومراقبة نتائج تطبيقها.
5. إغفال الربح الاقتصادي على حساب اعتماد الربح المحاسبي كنتيجة لأداء الوحدة التنظيمية . وهو ما قاد إلى أظهر قيمة غير حقيقية للأسهم المطروحة للتداول بين الجمهور .
6. تعدد مصادر القرارات المتعلقة بالتوجيه والتطبيق ، إذ لو تم إحصائها لتجاوزت الـ 10 جهات ، وهي تقوم بهذا العمل سوية أو بالتتابع . كانت هذه القرارات تمس عصب وقوام وتفصيل عمل ومستقبل تلك الصناعات ، وقد أدت في حالات لا تحصى إلى انعطافات وانحرافات حتى عن الأهداف المزمع تطبيقها . وبطبيعة الحال لم يكن متاحا الاعتراض أو إعادة مناقشة القرار ألا في حالات نادرة جدا ، وكانت النتيجة في الغالب الامتثال للقرار أو تعديله جزئيا أو الالتفاف عليه أو استخدامه لإغراض معينة ، وهي نتائج تؤدي دائما إلى سيادة أجواء الضبابية والاضطراب .

7. حتى عندما توفرت الموارد المالية بالعملات الصعبة لغاية نهاية عام 1989 ، من خلال التخصيصات الحكومية أو عائدات التصدير أو في برامج التبادل التجاري للاتفاقيات الثنائية ، لم تأخذ عمليات التحديث التكنولوجي والتطوير العلمي والمهني نصيب يذكر من الأهمية . وقد تفاقمت الحالة سلبا عند بدء الحصار الدولي على العراق وظهرت النتائج المتوقعة إزاء ذلك متمثلة بالانخفاض الشديد في كميات المواد الأولية المستوردة وعدم توفر البدائل المناسبة وانخفاض مواصفاتها الفنية . ترافق مع ذلك استمرار تقادم ولندثار الآلات والمعدات مع استمرار التدهور المهني للكوادر العاملة ، وأحداث القطيعة مع منجزات العلم والتكنولوجيا في العالم والتي كانت تتسارع في قطع الأشواط البعيدة والمؤثرة في الحياة الاقتصادية العالمية .
8. مثلت قناة الموارد المالية بالعملات الصعبة عقدة كبيرة جدا واجهت هذه الصناعات وتفاقمت منذ عام 1990 ولغاية 2003 . وإذا استذكرنا مستوى العقل الإداري السائد حينها وظروف العراق العالمة والخاصة ، وهي دقيقة وصعبة جدا ، نرى أن قوة هذه العقدة قد ازدادت بسبب إجراءات مضطربة لا تنم عن أي تصور علمي أو موضوعي إزاء مواجهة المعضلات الكبيرة لنعرض بعضها منها :
- لو تحققت الكفاءة في توزيع الموارد المالية بالعملات الصعبة (المحدودة أصلا) باستخدام المتاح منها في تطوير وتحديث الوحدات الإنتاجية مضمونة الربح الاقتصادي ، وهي متوزعة على فروع صناعية عديدة لكنت النتيجة استمرار زيادة نسب استغلال الطاقات التصميمية وتطوير أداء وحدات إنتاجية قائمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية مع توفر المزيد من الفرص لتشغيل الكوادر فيها أو في خارجها . لم يحدث ذلك ، وأن جرت بعض الممارسات هنا أو هناك فهي لا تعدو أن تكون مجرد فعالية محدودة لا تتناسب مع ضخامة رأس المال الثابت للشركات الخاصة ولا مع رأسمالها التشغيلي ولا مع احتياجها إلى العملة الصعبة ولا إلى احتياج السوق المحلي أو الخارجي لمنتجاتها .
 - لقد أشرنا في ما تقدم إلى الأثر السلبي لتعدد مصادر القرارات ، ومنها أنها كانت تصدر باحتساب سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار على أساس القناة التي وفرت العملة الصعبة . لقد أدت تلك الحالة إلى ظهور مشاكل مالية لا حصر لها ، فمثلا أصبحت المواد المخزنية المتماثلة ذات أقيام مختلفة ، تبعا لسعر الصرف الذي احتسبت بموجبه ، مما أدى إلى عدم التوصل إلى تكاليف دقيقة للمواد الداخلة في العملية الإنتاجية ثم عدم دقة قيمة معادلة الإنتاج ثم عدم دقة قيمة المنتج الوسيط والنهائي وأخيرا سعر البيع والهامش الربحي .
9. تفرز مراحل التطور الاجتماعي مستوى معين من العلاقات التشابكية - - - بين القطاعات الاقتصادية ، وقد بدأ الهيكلين الإنتاجي والخدمي في العراق بالتدهور بشدة والانحدار بشكل مريع في التسعينات . لقد أصاب تخلف هذين الهيكلين ضرر مجموعة المشاريع الصناعية

عامة والصغيرة والمتوسطة خاصة وهي في طور تكوينها ، وأصبحت (الهيكلين) عصاة في دولاب الماكينة الصناعية من خلال عدم كفاية الطاقة الكهربائية والماء للإغراض الصناعية وطرق النقل البرية والبحرية والمائية اللازمة لنقل المواد الأولية والمنتجات كذلك عدم مطابقة المشتقات النفطية للمواصفات العالمية أو الدستورية والانخفاض الشديد في إنتاجية القطاع الزراعي والثروة الحيوانية وتخلف الأطر المؤسسية والقانونية لنشاط الأعمال وتخلف أداء الجهاز المصرفي في كافة أعماله ... الخ

10 . لم تتح المسيرة الصناعية القديمة والتوجهات اللاحقة إلى استكمال ظهور وحدات إنتاجية تحفـةـ ـ ـ ـ ق التشابك اللازم في أعمالها . إذ لم تكن بالمستوى التكنولوجي الذي يؤهلها لـ ـ ـ ـ ذلك وفقدت ميزات النهوض الذاتي بإمكانياتها أو النهوض من خلال الاستعانة بالإمكانات المحلية لدى الغير أو جراء التنسيق مع القطاعات الصناعية في الدول العربية .

11 . لقد انعكست الرؤى السياسية على الحدود التي يسمح فيها للقطاع العام الاستعانة بإمكانات القطاع الخاص في كافة أنشطته ومنها الصناعية ، بالتالي فقد ضيق كثيرا التعامل مع القطاع الخاص ، مما ولد لديه انطبعا مستمرا في أنه قطاع هامشي وطفيلي . وقد ترجمت هذه الرؤى إلى مجموعة من القوانين والإجراءات المقيدة للقطاع الخاص جعلته في موقف المتردد إزاء فرص العمل المشترك مع القطاع العام . وتم فقد جزء مهم من القوة الاقتصادية للقطاع الخاص في إدارة وتشغيل القطاع الصناعي وتحققت خسارة تأريخ طويل ومهم لدور هذا القطاع في تنمية الاقتصاد العراقي والعربي .

12 . في الوقت الذي كان الصناعيون في مختلف أرجاء العالم وخاصة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يتزاحمون لينهلوا من بيوتات الخبرة الصناعية العالمية أو الإقليمية ، لما يساعدهم في الحصول على آخر المبتكرات العلمية وتطبيقاتها ، كان أقرانهم في العراق يواجهون بالمزيد من العزلة التي أفقدتهم التواصل مع معطيات العلم والتكنولوجيا .

13 . أن جميع المبادئ والأفكار الاقتصادية التي ظهرت منذ عقود كانت تحفـةـ ق ربطا عضويا بين مستويات الأجور والمعيشة والإنتاجية . وعند تطور الفكر الاقتصادي أصبح الربط أكثر شدة لتزايد الحاجة إلى تحقيق العدالة والتوازن بين هذه المستويات . ويعلم الباحثون أن وسائل حساب ناتج العمليات الصناعية أصبح من الأمور اليسيرة ، بالتالي مقدار الكاف والإيرادات والإرباح التي يحققها المنتج الصناعي . إلا أن المشكلة كانت دوما في أن مستويات أجور العاملين في القطاع الصناعي العراقي ككل وفي الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة أقل بكثير من مستوى المعيشة والمعدل العام للإنتاجية .

لقد غابت السياسة الاجرية بشكل شبه تام وترك العاملون في هذين القطاعين أمام ضغوط التضخم الذي أستمّر جامحا لعقود من الزمن دون أن تتخذ أية إجراءات لمعالجة هذه الظاهرة

الخطرة . أن النتيجة المنطقية إزاء ذلك تمثالت في استمرار تخلي العاملين عن وظائفهم والانتقال باستمرار بين أسواق العمل في داخل العراق , ثم الهجرة , بأعداد كبيرة إلى ساحات العمل العربية والعالمية .

وعند التوقف عند السياسات والإجراءات بعد عام 2003 ولغايتة , فإن الأمر يستدعى الخوض بموضوعات عديدة وشائكة ومتداخلة مع مستوى شديد من التعتيم والضبابية فيها وإزاء أحداث لم يحلم بحصولها حتى أكثر المطلعين . لذا سوف نتجاوز موضوع تحليل الإجراءات ونكتفي بعرض بعض صور التطبيقات : فقد كشفت دراسة أعدتها إحدى منظمات المجتمع المدني حول واقع عمل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن افتقار تلك المشاريع للخطط والبرامج المهنية والفنية وان معظمها يعمل باجتهادات ذاتية وتدار من قبل أشخاص ليس لديهم تحصيل علمي متخصص , وتواجه عقبات على صعيد التمويل والسيولة النقدية والكهرباء والإيجار ولا تمتلك أجهزة حاسوب أو وسائل اتصال حديثة .

الدراسة التي أجريت كانت في محافظة كركوك (كعينة) وشملت أكثر من 700 مشروع تدار من قبل القطاع الخاص وأظهرت إن هناك عقبات تحول دون رفع وتائر عمل تلك المشاريع مما يقلل من دورها في النشاط الاقتصادي . وبدون تناول تفاصيل الدراسة المتشعبة نعرض أبرز النتائج المهمة التي خرجت بها لوضعها إمام المخططين للاستفادة منها في النهوض بواقع تلك المشاريع التي لم تشهد عمليات تطوير طيلة العقود الماضية ولم تستفد من المستلزمات الحديثة وكذلك لتذليل العقبات التي تواجه نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

البيانات المهمة التي أظهرتها الدراسة تتعلق بجوانب مهنية وأخرى فنية , منها إن أغلب تلك المشاريع تعتمد على الادخار الذاتي وتفتقر إلى السيولة النقدية والتسهيلات المصرفية , وهي عاجزة عن الحصول على قروض تتراوح بين 30 - 60 مليون دينار (25 - 50) ألف دولار بسبب إجراءات الإدارية في منح القروض وكذلك في توفير الضمانات المصرفية التعجيزية ونسبة فوائد القروض المرتفعة . وإذ لك فإن 80% من تلك المشاريع ليست لديها حسابات مصرفية و65% يعمل بها أصحابها فقط.

وكشفت الدراسة إن الكفاءات في هذه المشاريع معدومة وليست هناك خطط أو مناهج تطوير وتدريب للملاكات العاملة فيها وإن نشاطها موسمي . وعلى صعيد المعوقات يواجه أصحاب المشاريع مشاكل تجهيز الكهرباء وضخامة مبالغ الإيجارات وعدم وجود بيانات واضحة لحركة العمل في السوق المتخصص , وكذلك تفتقر للمواقع الالكترونية والبريد الالكتروني ومسك سجلات الحسابات وعدم وجود فرز بين الدخل الذاتي لمالك المشروع وإيراداته المتحققة جراء نشاطه المهني . وتبين من خلال المسح الميداني الذي اعتمدت عليه

الدراسة وجود عنوان بريد الكتروني في 18% من المشاريع فقط , ولا توجد مواقع الكترونية إلا في 8% فقط من عدد المشاريع التي شملتها الدراسة .

وخلصت الدراسة إلى توصيات مفادها حاجة أصحاب المشاريع إلى خدمات لتطوير الأعمال و المهارات وتطبيق التكنولوجيا الحديثة وأجهزة الحاسوب , كذلك تحسين واقع خدمات الكهرباء والخدمات الأخرى وذلك لأهميتها في تشغيل أعداد كبيرة من العاملين ومساهمتها في مكافحة البطالة .

يذكر إن جهات حكومية (وكذلك غير حكومية ومنظمات دولية) أسهمت في السنوات الأخيرة في محاولات لتفعيل هذا النشاط , وتم التركيز على شرائح العاطلين من خريجي الكليات والمعاهد بدعمهم بقروض لتأسيس مشاريع صغيرة في محاولة للقضاء على البطالة ورفع معدلات النمو الصناعي . فقد قدمت قروض لأصحاب المشاريع الصناعية المتوقفة عن العمل وإلى الراغبين في تأسيس مشاريع جديدة , كما أشرفت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على حملة إقراض أصحاب صغار المشاريع بلغت وفق آخر الإحصائيات 75 ألف قرض . وهناك جهات أخرى لديها نشاط مماثل في هذا المجال لكن ما تم تسجيله من ملاحظات حول فعالية واليات هــ ذا النشاط هو ابتعاده عن المهـام الحقيقية التي منحت من أجلها القروض وابتعادها عن الأهداف المـرسومة لها بسبب ضعف المتـابعة والمراقبة ووجود خلل في آليات منـح القـروض.

مسار التكوين

أن الرؤية العلمية والعملية لقدرة تلك الصناعات على الظهور بفاعلية في مكونات القطاع الصناعي العراقي تستلزم التهيؤ لذلك عبر :

- 1 . تطبيق مفاهيم واضحة لشكل الترابطات والتشابكات بين هذه الصناعات بالتالي ضرورة وضع خطط وسياسات واضحة جدا ووفق مديات متعددة .
- 2 . تأسيس التجمعات الصناعية المتعددة وتوزيعها وفق رؤى علمية و مستقبلية وتشجيعها وتنظيم برامج الدعم لها .
- 3 . أيجاد أدوات تمويلية فاعلة ومتنوعة موجهة إلى تلك الصناعات بالذات وبوسائل حديثة ومبتكرة تضمن جدوى أنشائها وتشغيلها وتطويرها والابتكار فيها . وأن لا تقتصر تلك الأدوات على القدرة والإمكانات المحلية وإنما تمتد إلى القدرات الخارجية المتقدمة (ومنها تجارب الشوط المهم الذي قطعته بعض الدول العربية) .
- 4 . توفير البنى التحتية التي تعتبر من متطلبات ومستلزمات وجود واستمرار هذه الصناعات بمستوى حديث وبقدرة تنافسية حقيقية .

- 5 . تطبيق مفاهيم أساسية ملازمة لعملية إنشاء وتطوير هذه الصناعات , كحقوق الملكية الفكرية واستخدام التقنيات الحديثة ودعم المراكز المهنية وإنشاء الحاضنات الصناعية وتطوير وتنظيم أسواق السلع والعمالة... الخ .
- 6 . توجيه الاستثمارات المحلية والخارجية نحو تلك الصناعات , ويمكن الاستعانة بالتجارب الناجحة لدى دول عربية عديدة في هذا المضمار .
- 7 . التعاطي مع متطلبات وتحديات العولمة وإجراءات تحرير التجارة العالمية بمسؤولية وطنية جريئة وواقعية ومنظمة ببرامج وتوقيات واضحة تؤطر مسيرة الظروف الشائكة التي تحيط بتكوين وعمل تلك الصناعات حاليا وتحميها من تداعيات دولية مؤثرة .
- 8 . الانتقال بالتشجيع والدعم من حالات المشاريع الفردية والعائلية إلى حالات الشراكة القانونية الحديثة المبنية على التوافقية في مصلحة رأس المال المحلي و / أو بالتعاون مع رأس المال الخارجي .
- 9 . توفير الأغذية التشريعية الموضوعية لمشاركة رأس المال الحكومي و / أو رأس المال الخارجي مع النشاط الخاص في المواضع التي يعجز فيها رأس المال الخاص عن تأسيس مشروعه . وربما يكون النمافذ التي تهيئها بيوتات المال والخبرة مساحة واسعة للتطبيق فيها .
- 10 . تولي مراكز رجال الأعمال المحلية والمشاركة مهمة بناء قواعد معلومات متخصصة حول قوى السوق المحلي والإقليمي والدولي وفرص الاستثمار وفق التصنيفات الصناعية المعتمدة , لتقديم لاحقا , قواعد بياناتها وخدماتها المعلوماتية إلى المشاريع القائمة أو قيد الإنشاء أو الاستثمار .
- 11 . تسهيل تأسيس عدة تنظيمات صناعية ضمن أطار منظمات المجتمع المدني كي تساهم مع إدارات المشاريع الصناعية في إدارة وتوجيه التنوع الصناعي ورسم مساراته المستقبلية باستقلالية تامة عن الحكومة أو بتنسيق أفقي مسبق معها .
- 12 . وضع كافة منظمي المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة ضمن برنامج تدريبي وتأهيلي واسع وبمعمونة مباشرة من الحكومة والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة بالتأهيل والتمويل , تمهيدا لاشتراك كافة العاملين في تلك المشاريع ببرامج التطوير والتأهيل الفني والتكنولوجي سواء داخل البلد أو خارجه ويتمويل من الحكومة والمنظمات الإقليمية والدولية أيضا . حيث أن تلك المشاريع عاجزة في بدء تكوينها عن إنشاء صناديق تمويل التأهيل المطلوب آنفا .
- 13 . إيجاد حوافز تشجيعية للمتخصصين (المبدعون والمبتكرون) لضمان استقطابهم إلى المشاريع الصناعية المعنية , وامتداد أثر تلك الحوافز إلى المشاريع ذاتها (ووسائل وأدوات

تلك الحوافز عديدة ومتنوعة ولكنها غالبا ما تترجم إلى صيغ إعفاءات ضريبية أو منح مؤقتة أو دائمية) .

14. تخفيض الرسوم الكمركية لأفق زمني محسوب بدقة على مدخلات تلك المشاريع كي يسنح لها الزمن بتأهيل الهيكل الكلفوي والسعري لمنتجاتها النهائية وأن تكون منافسة للمثيل المستورد , وكذلك لان تكون منافسة كمنتجات نصف مصنعة في الصناعات الكبيرة المحلية أو الخارجية , هذا إضافة إلى فسخ المجال العملي أمامها نحو أشياء صناديق رعاية المبدعين .

15. ألزام المشاريع الصناعية قانونا بتطبيق معايير المحاسبة الدولية .

16. المباشرة بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة كمستلزم أساسي من مستلزمات إنشاء المشاريع الحديثة وفق الفوائد والمعايير الدولية لها , ولنا في النجاحات الكبيرة التي حققتها بعض الدول العربية كمصر والمغرب كتجارب متقدمة في هذا المضمار ينبغي الاستفادة منها .

17. تأسيس صندوق دائم لرعاية الإبداع والابتكار يمول سنويا من تخصيصات حكومية (وربما من تبرعات المجتمع) يتيح تطبيق الحالات الموصوفة في أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة دون أن يتكبد المشروع ذاته كثيرا مخاطر تطبيقات مشكوكة النتائج .

18. إنشاء الشبكة المعلوماتية التنسيقية بين هذه الصناعات وبين مثيلاتها في البلدان العربية وامتدادها إلى الصناعات في الخارج . ومن بين خدمات هذه الشبكة هي التعريف بالمبدعين وأنجازاتهم البحثية والتطبيقية و إمكانية امتدادها إلى الغير بسهولة .

19. قد تكون التطبيقات الملزمة لأنظمة جودة المنتج ما هي ألا مفاتيح نجاح تلك الصناعات وتحقيق تشابكها مع النسيج الصناعي العام ومع الخارج . لذا فأن تحسين جودة المنتجات مستلزم أساسي لا يمكن ألا المضي فيه . ومن المعروف أن هذه التطبيقات وثيقة الصلة بحجم الإبداع والابتكار للمنتج , لذا يكون من الواجب ربط مخرجات الإبداع والابتكار مع تطور المخرجات النوعية للمشروع .

قائمة المراجع

منصور , رعد شوقي - العوامل المؤثرة على الإنتاجية في المصانع العربية القائمة - ورقة عمل قطرية أقيمت في مؤتمر الإنتاجية العربي الثاني - تونس - 5 - 7 / 2004 .

منصور , رعد شوقي - تحديث وتطوير الصناعة التحويلية في العراق - بحث منشور - بغداد - 2003

منصور , رعد شوقي - تقييم تنافسية القطاع الصناعي في العراق - ورقة عمل مقدمة إلى الاجتماع الثاني لتنسيق سياسات وبرامج التنمية الصناعية في الدول العربية الرباط 6 - 7 /

2006 / 6

الربيعي , حسن - غياب خطط تطوير عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق -
بحث منشور - بغداد - 2010
جمهورية العراق - وزارة العدل - جريدة الوقائع العراقية - الموازنات العامة الاتحادية
للأعوام 2003 - 2009
جمهورية العراق - وزارة العدل - جريدة الوقائع العراقية - قانون المنافسة ومنع
الاحتكار- 2010
جمهورية العراق - وزارة العدل - جريدة الوقائع العراقية - قانون تعديل قانون
العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية - 2010
جمهورية العراق - وزارة العدل - جريدة الوقائع العراقية - قانون التعرف الكمركية -
2010
جمهورية العراق - وزارة العدل - جريدة الوقائع العراقية - نظام الاستثمار رقم 2
لسنة 2009 - قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006
جمهورية العراق - وزارة العدل - جريدة الوقائع العراقية - قانون حماية المنتجات العراقية
- 2010
جمهورية العراق - وزارة العدل - جريدة الوقائع العراقية - قانون الموازنة العامة
الاتحادية - 2010